

القاهرة: 4 يناير 2021

السيد الأستاذ/ رئيس مجلس الإدارة
بنك...

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار استراتيجية البنك المركزي المصري للسعي نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية خاصة مقررات لجنه بازل، فقد سبق أن أصدر في 24 ديسمبر 2012 التعليمات الرقابية الخاصة بتطبيق الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال إعمالاً للمقررات سالفه الذكر والتي تضمنت كيفية حساب مخاطر التشغيل، وفي ضوء توصيات تلك اللجنة الصادرة في ديسمبر 2017 والخاصة بالإصلاحات النهائية لتطبيقات مقررات بازل 3 "فقد صدرت ورقة مناقشة في سبتمبر 2019 بشأن "إدارة مخاطر التشغيل والحد الأدنى لرأس المال الرقابي اللازم لمقابلتها" والتي تضمنت أسلوباً جديداً لقياس مخاطر التشغيل يسمى بالأسلوب المعياري ليحل محل أسلوب المؤشر الأساسي المتبع حالياً وقد أرفق بها نماذج لدراسة الأثر الكمي لبيان أثر تطبيقها على البنوك تمهيداً للعمل بها كتعليمات رقابية ملزمة.

وفي هذا الشأن فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ 27 ديسمبر 2020 القرار التالي:

"تلتزم البنوك بتطبيق التعليمات الرقابية المرفقة الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل باستخدام الأسلوب المعياري بدلاً من أسلوب المؤشر الأساسي في إطار تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل III، مع منح البنوك فترة لتوفيق الأوضاع حتى نهاية ديسمبر 2021 يتم خلالها استمرار اتباع أسلوب المؤشر الأساسي لقياس المتطلب الرأسمالي الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل".

برجاء التكرم بالتنبيه نحو الالتزام الكامل بالتعليمات المشار إليها، مع موافاتنا بالبريد الإلكتروني الذي سيرسل إليه النماذج الخاصة بها على العنوان التالي Basel.Unit@cbe.org.eg مع مراعاة موافاة الرقابة المكتبية بتلك النماذج بعد استيفائها خلال فترة توفيق الأوضاع المشار إليها بشكل ربع سنوي اعتباراً من نهاية ديسمبر 2020.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جمال نجم

التعليمات الرقابية

لإدارة مخاطر التشغيل

" وفقاً لإصلاحات بازل 3 الصادرة في ديسمبر 2017 "

المحتوى

2	القسم الأول الإطار العام.....
2	أولاً: مقدمة.....
2	ثانياً: نطاق التطبيق.....
3	القسم الثاني تعريفات.....
4	القسم الثالث المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التشغيل.....
9	القسم الرابع المتطلبات الكمية اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل – الأسلوب المعياري (SA).....
14	القسم الخامس المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية.....
14	أولاً: المعايير العامة.....
15	ثانياً: المعايير الخاصة (تحديد بيانات خسائر التشغيل وطرق تجميعها ومعالجتها).....
17	المرفقات.....
17	مرفق (1): تعريف مكونات مؤشر الأعمال.....
20	مرفق (2): مصفوفة تجميع بيانات الخسائر.....
21	مرفق (3): مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر.....
24	مرفق (4): أحداث التشغيل التي تبلغ قيمتها 1 مليون جنيه فأكثر.....

القسم الأول الإطار العام

أولاً: مقدمة

في إطار استمرار البنك المركزي المصري في السعي إلى دراسة وتطبيق أحدث وأفضل الممارسات الدولية بشأن الرقابة المصرفية بغرض تعزيز أداء الجهاز المصرفي المصري وتقوية المراكز المالية للبنوك العاملة في مصر وتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها وذلك لتعزيز قدرتها التنافسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ولمساعدتها على الصمود أمام أي أزمات مالية محتملة، فقد تقرر تطبيق الأسلوب المعياري الجديد (Standardized Approach –SA) لقياس مخاطر التشغيل ليحل محل أسلوب المؤشر الأساسي المستخدم حالياً. ويأتي إصدار هذه التعليمات في إطار تطبيق مجموعة الإصلاحات النهائية لمقررات بازل 3 المتعلقة بمرحلة ما بعد الأزمة المالية الصادرة في 7 ديسمبر 2017.

وتعتبر جميع البنوك مطالبة باستخدام هذا الأسلوب الموحد لحساب متطلبات رأس المال وفقاً للدعامة الأولى، حيث يُعالج الأسلوب المعياري عددًا من نقاط الضعف في الأساليب الأربعة التي كانت مقررة من قبل لجنة بازل على النحو التالي:

- تبسيط الإطار الرقابي حيث سيحل هذا الأسلوب الموحد محل الأساليب الأربعة التي كان مسموح بتطبيقها من قبل لجنة بازل في حساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل.
- الجمع بين كل من مؤشر قائم على القوائم المالية للبنك متمثلاً في "مؤشر الأعمال – (BI) " وخسائر التشغيل التاريخية للبنك لحساب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل مما ينتج عنه إطار أكثر حساسية للمخاطر.
- الحد من تعقيدات أسلوب القياس المتقدم وتعزيز إمكانية المقارنة بين النتائج عبر البنوك والدول المختلفة.

ثانياً: نطاق التطبيق

تسري هذه التعليمات على جميع البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية والخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري على النحو التالي: -

يتم الإبلاغ كمجموعة مصرفية وهي التي يغلب عليها النشاط المصرفي باعتبارها منشأة اقتصادية واحدة – دون النظر للحدود القانونية بين البنك والشركات التابعة له- على أساس مجمع، تشمل المجموعة المصرفية البنك وكافة فروعها في الداخل والخارج وكافة الشركات المالية الأخرى (باستثناء شركات التأمين) التي يملك فيها البنك (أو البنك وأطرافه المرتبطة) نسبة ملكية تزيد عن 50% من حقوق المساهمين أو أي نسبة تمكنه من السيطرة على ذلك الكيان وفقاً للمفهوم السابق الإشارة إليه، أما بالنسبة للبنوك التي ليست لديها شركات تابعة – بكافة فروعها في الداخل والخارج – والبنوك التابعة لبنوك اجنبية فيتم الإبلاغ على أساس فردي.

القسم الثاني تعريفات

هي الخسائر التي يمكن أن يتعرض لها البنك نتيجة الخلل في نظام الرقابة الداخلية أو نظام التشغيل الداخلي لديه، أو إخفاق وفشل العاملين والموارد البشرية في أداء مهامهم بكفاءة، أو أعطال في أنظمة التشغيل الإلكترونية، أو نتيجة عوامل وأحداث خارجية، ويتضمن ذلك عمليات التزوير والغش، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى من ذلك المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

• مخاطر التشغيل

هي الخسائر الناجمة عن الغرامات والعقوبات والجزاءات المطبقة على البنوك في حالة إخفاقها في التزاماتها التعاقدية والقانونية أو عدم التزامها بالتعليمات الرقابية، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد أو لكون تلك النصوص لا تعكس الحقوق والالتزامات التعاقدية للبنك و/ أو الطرف المقابل بشكل واضح وسليم.

• المخاطر القانونية/الالتزام

هو عبارة عن مؤشر بسيط لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع بيانات القوائم المالية للبنوك (قائمة الدخل) ويتكون من ثلاثة عناصر هي صافي العوائد وإيرادات التأجير التمويلي والأرباح الموزعة (ILDC) ومكون الخدمات (SC) والمكون المالي (FC).

• مؤشر الأعمال (BI)/

هو ناتج ضرب مؤشر الأعمال (BI) في المعاملات الرقابية (α) والتي تتحدد وفقاً لحجم نشاط البنك الذي يعكسه مؤشر الأعمال.

• مكون مؤشر الأعمال (BIC)

هو متوسط صافي قيمة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل خلال 10 أو بحد أدنى 5 سنوات سابقة مضروباً في 15 مرة (الذي يمثل معامل ثابت محدد من قبل لجنة بازل).

• مكون الخسائر (LC)

هو عامل قياس يستند إلى العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة للبنك ومكون مؤشر الأعمال المرجح، حيث يعتمد على مراقبة خسائر التشغيل التاريخية الخاصة بالبنك لفترة زمنية محددة.

• مضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

هي مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث تشغيلي مشترك ويتم إدخالها في تاريخ حساب الخسارة ومعاملتها كخسارة واحدة.

• الخسائر المجمعة

هي الخسائر الناشئة عن أحداث مخاطر التشغيل ولها تأثير مالي مؤكد ويتم تسجيلها لفترة محددة في حسابات مؤقتة ولم ينعكس تأثيرها بعد في حساب الأرباح والخسائر.

• الخسائر المعقدة

هي الخسائر أو التأثيرات الاقتصادية السلبية المسجلة في القوائم المالية في فترة محاسبية معينة بسبب أحداث تتعلق بمخاطر التشغيل وتؤثر على التدفقات النقدية أو القوائم المالية لفترات مالية سابقة.

• الخسائر الزمنية

هي قيمة الخسائر الفعلية قبل أي نوع من الاسترداد.

• إجمالي الخسائر

هي حدث مستقل ذو صلة بالحدث الأصلي للخسارة ولكن ينفصل عنه في التوقيت الذي يتم فيه استلام أي تدفقات نقدية واردة من طرف ثالث، وقد تشمل المبالغ المستردة كل من الأموال التي يتم الحصول عليها من شركات التأمين، ومرتكبي جرائم الاحتيال وكذلك الأموال المستردة من التحويلات الخاطئة.

• المبالغ المستردة

هي قيمة الخسائر الفعلية بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الاسترداد.

• صافي الخسائر

القسم الثالث

المتطلبات النوعية لإدارة مخاطر التشغيل

يجب على البنوك اتباع المتطلبات النوعية الواردة بهذا القسم لإدارة مخاطر التشغيل بغرض تطوير وتحسين السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة تلك المخاطر، والتي تشمل المبادئ الأساسية التي يتعين على البنوك تطبيقها (كحد أدنى) لتحقيق إدارة أكثر فاعلية وشمولية لمخاطر التشغيل وهي كما يلي:

1- إنشاء إدارة أو وحدة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل

- يتعين على البنك إنشاء إدارة فرعية أو وحدة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تعمل تحت نطاق إدارة المخاطر بالبنك ويكون من مهامها الأساسية تحديد وقياس ومتابعة مخاطر التشغيل والحد منها والتخفيف من تأثيرها.

2- مسؤوليات مجلس الإدارة

- يجب على مجلس الإدارة أن يكون على علم وإدراك تام بالجوانب الرئيسية لمخاطر التشغيل باعتبارها نوع من المخاطر ذات الطبيعة الخاصة تختلف عن أنواع المخاطر الأخرى التي ينبغي إدارتها.
- اعتماد الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل ومراجعتها بصفة دورية، والتأكد من أن الإطار العام لمخاطر التشغيل واضح ومحدد ويغطي كافة الجوانب المتعلقة بمخاطر التشغيل.
- اعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بمخاطر التشغيل والتي تحدد كافة الجوانب المتعلقة بإدارة مخاطر التشغيل.
- نشر ثقافة الإدارة الفعالة لمخاطر التشغيل.
- التأكد من أن الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل يخضع لمراجعة داخلية شاملة وفعالة من إدارة المراجعة الداخلية للبنك، والتي يجب أن تكون مستقلة تماماً عن إدارة مخاطر التشغيل.
- المحافظة على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية والتأكد من أنها توفر معلومات دقيقة عن أداء وحدة مخاطر التشغيل لمجلس إدارة البنك أو اللجان التابعة له.

3- مسؤولية الإدارة العليا للبنك

- يقع على الإدارة العليا مسؤولية تنفيذ الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل المعتمدة من مجلس الإدارة.
- تطوير السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات والأنظمة المصرفية.
- تحديد وتوزيع السلطات والمسؤوليات على خطوط الأعمال المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة المخطئين والمخالفين.
- التأكد من أن السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل قد تم شرحها وتوضيحها لكافة العاملين بوحدات العمل المعنية بإدارة هذه المخاطر.
- التأكد من أن كافة العاملين بالبنك لديهم الخبرة والقدرات الفنية اللازمة للقيام بالأعمال والأنشطة الموكلة إليهم.
- التأكد من وجود تنسيق بين المسؤولين عن إدارة مخاطر التشغيل والمسؤولين عن إدارة المخاطر الرئيسية الأخرى (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة.... الخ).

- التأكد من توثيق كافة الإجراءات والسياسات المتعلقة بمخاطر التشغيل، والقواعد التنظيمية المتعلقة بإدارة نظام تكنولوجيا المعلومات.
- وضع خطة طوارئ لمواجهة احتمال تعرض البنك لظروف صعبة أو حدوث اضطرابات شديدة تؤدي إلى التوقف عن ممارسة النشاط وفقاً للبند رقم (8) الذي سيرد لاحقاً.

4- مسؤولية وحدة إدارة مخاطر التشغيل

- وضع إطار عام فعال لمخاطر التشغيل من حيث تحديد وتقييم ومتابعة ورقابة وتخفيف مخاطر التشغيل باعتبارها جزء من النهج الشامل لإدارة المخاطر لدى البنك واعتمادها من مجلس الإدارة وإبلاغ الجهات الرقابية بما يفيد ذلك¹.
- تحديد وتقييم مخاطر التشغيل المتعلقة بكافة المنتجات والأنشطة والعمليات المصرفية سواء الحالية أو الجديدة (قبل طرحها أو إصدارها).
- تنفيذ نظام محدد لمراقبة ومتابعة مخاطر التشغيل وخسائر التشغيل الفعلية.
- توفير سياسات وإجراءات خاصة بتخفيف مخاطر التشغيل الجوهرية والحد منها، على أن يتم مراجعة هذه السياسات والإجراءات بصفة دورية.
- تقديم تقارير دورية بالمعلومات المتعلقة بمخاطر التشغيل للإدارة العليا ومجلس إدارة البنك لمساعدتها على إدارة مخاطر التشغيل على أن تتضمن هذه التقارير اقتراحات بالإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها.
- تحديد مؤشرات الإنذار المبكر التي تمكن من التعرف على المصادر المحتملة لمخاطر التشغيل والتنبؤ باحتمال التعرض للخسائر.
- تحديد التهديدات الخارجية والداخلية والاحتمال المحتمل في أداء الافراد والعمليات والأنظمة بصفة مستمرة، والتقييم الفوري للعوامل التي يمكن ان تعوق أداء العمليات الرئيسية الهامة لدية، وإدارة المخاطر الناتجة عن ذلك في ضوء المرونة التشغيلية المتوقعة.

5- الإفصاح

- يجب على البنك الإفصاح عن الإطار العام لإدارة مخاطر التشغيل لديه بالشكل الذي يسمح بالمتعاملين معه في تحديد مدى قدرة البنك على تحديد وتقييم ومراقبة والتحكم في مخاطر التشغيل لديه.
- يجب على البنك القيام بالإفصاح بشكل كافي عن حجم الخسائر الناجمة عن مخاطر التشغيل لديه بما يسمح لكافة الأطراف بالسوق بتقييم الأسلوب المتبع من قبل البنك لإدارة مخاطر التشغيل.
- يجب أن يكون حجم البيانات والمعلومات المفصح عنها المتعلقة بمخاطر التشغيل متناسب مع حجم البنك وتعقد عملياته وأنشطته والإطار العام للمخاطر لديه.

6- تجميع بيانات الخسائر المتعلقة بمخاطر التشغيل

- يجب على جميع البنوك تصنيف الخسائر الفعلية الناتجة عن مخاطر التشغيل وفقاً لنتائج الأحداث التالية، وفي ضوء الجدول الاسترشادي بالمرفق رقم (3).

1 المقصود من إبلاغ الجهات الرقابية هو إعلام الجهة الرقابية داخل البنك (متمثلاً في قطاع التفتيش والتدقيق الداخلي) أو خارج البنك (متمثلاً في البنك المركزي المصري) في حالة اعتماد أي إطار عمل جديد لمخاطر التشغيل أو في حالة إجراء أي تعديل على الإطار الحالي.

- 1/6 وسائل احتيال داخلية.
- 2/6 وسائل احتيال خارجية.
- 3/6 وسائل احتيال على بطاقات الائتمان.
- 4/6 مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية ومخالفة التعليمات الرقابية.
- 5/6 الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك.
- 6/6 الاضرار بالأصول المادية للبنك.
- 7/6 تعطل العمل وإخفاق النظام.
- 8/6 القصور في إدارة وتنفيذ العمليات.

7- أساليب قياس مخاطر التشغيل

- ينبغي على البنوك الالتزام باستخدام الأسلوب المعياري الجديد لقياس مخاطر التشغيل كأسلوب رقابي عند حساب رأس المال المطلوب لمقابلة تلك المخاطر لأغراض إعداد معيار كفاية رأس المال (الدعامة الأولى).
- يمكن للبنوك استخدام أساليب أخرى لقياس مخاطر التشغيل لأغراض إدارة المخاطر داخل البنك.

8- خطة الطوارئ / خطط استمرارية الأعمال

- ينبغي أن يكون لدى البنك خطة مكتوبة وموثقة ومعتمدة للطوارئ، بهدف التأكد من قدرة البنك على العمل بشكل مستمر وتقليل الخسائر لدى وقوع تعطيل للأعمال.
- يتعين أن تُراجع خطط الطوارئ دورياً بمعرفة أفراد مستقلين عن أولئك المسؤولين عن وضع وإدارة هذه الخطط، وأن يتم رفع تقاريرهم عن الفحص إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة.
- يجب أن تتضمن الخطة بحد أدنى على ما يلي:
 - تعريف للكوارث والأزمات والأساليب المناسبة للحد من آثارها في حالة حدوثها.
 - تحديد الوظائف والعمليات الرئيسية التي تضمن استمرار العمل.
 - تعريف خطوات اتخاذ القرار وكيفية الالتزام به.
 - تحديد مدير مسئول عن خطة ضمان استمرار العمل.
 - تحديد أولويات العمل وخطوات التصحيح لكل من القطاعات الرئيسية، ووسائل الاتصال الرئيسية/ البديلة للطوارئ وأماكن الأنشطة.
 - القيام باختبارات دورية على خطة ضمان استمرارية الأعمال في ضوء مجموعة من السيناريوهات الحادة المقبولة بغرض اختبار مدى قدرة البنك على أداء العمليات الأساسية لدية في ظروف طارئة وغير عادية، وللتأكد من مصداقية الخطة الموضوعية ومعرفة كافة العاملين بها.

9- إدارة مخاطر مقدمي الخدمات وجهات الإسناد الخارجيين – التمهيد

- يجب كحد أدنى مراعاة ما يلي في سياسة الاستعانة بمقدمي خدمات خارجيين: -
- أن يكون ذلك بموجب عقد مكتوب - يتم مراجعته قانونياً- بين مقدم الخدمة الخارجي وبين البنك.

- وضع مقاييس مناسبة للتحقق من قدرة مقدم الخدمات الخارجي على أداء مهامه بالكفاءة المطلوبة وفقاً لالتزاماته التعاقدية.
- مراعاة ما ورد بتعليمات الحوكمة بشأن تعارض المصالح.

- يجب أن يضمن البنك من خلال تعاقد مع مقدمي الخدمات الخارجيين ما يلي: -
 - جودة أداء الخدمات المتعاقد عليها وفقاً للمعايير المحددة مسبقاً والقدرة على تنفيذها في حالة الطوارئ.
 - التزام مقدمي الخدمة بضمان الحماية الكاملة لسرية المعلومات فيما يتعلق بالبنك والعملاء.
 - قابلية العقود المبرمة مع مقدم الخدمة للفسخ من جانب البنك إذا ما اقتضت الضرورة ذلك مثل الإخلال بالالتزامات دون ترتيب أي التزام مالي على البنك مع أهمية وجود البدائل التي تكفل استمرارية وجودة تقديم الخدمات للعملاء من خلال خطة لاستمرارية الأعمال.
 - عدم قيام مقدمي الخدمة بإجراء أي تغييرات على الخدمات المسندة إليهم بدون استيفاء موافقة البنك بشكل مسبق.
 - الالتزام بالإجراءات المحددة من البنك فيما يتعلق بالإشراف على الخدمات المقدمة بما فيها عرض التقارير الدورية على إدارة البنك بشأن مستوي أدائها.
 - التزام مقدمي الخدمة من خلال العقود المبرمة معهم باطلاع البنك على المعلومات التي تتعلق بالخدمات المسندة إليهم وفقاً لما تقتضيه أحكام الإفصاح وشفافية المعلومات.
 - التزام مقدمي الخدمة من خلال العقود المبرمة معهم بإخطار البنك عن أية أحداث يمكن أن يكون لها أثر كبير على قدراتهم بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم بالفاعلية المطلوبة.
 - التزام مقدمي الخدمة من خلال العقود المبرمة معهم باطلاع البنك المركزي المصري - إذا طلب منهم ذلك - على المعلومات المتعلقة بالمهام المسندة إليهم بما في ذلك الفحص الميداني.

- يجب على البنك إدارة الاعمال والخدمات التي تقدمها أطراف خارجية له والتي ترتبط بشكل مباشر بالأعمال الأساسية والحيوية لديه.

10- الحوكمة

يجب على البنوك الاستفادة من هيكل الحوكمة لديها لإنشاء ومراقبة وتنفيذ أسلوب فعال للمرونة التشغيلية² بالشكل الذي يمكنها من الاستجابة ومعالجة والتعافي من الأحداث التخريبية من أجل تقليل تأثيرها على مواصلة العمليات الأساسية والحيوية. هذا ويجب على البنك أن تأثيرها السلبي على أداء أعماله الأساسية والحيوية الهامة أثناء تلك الأحداث.

² المرونة التشغيلية: هي قدرة البنك على تقديم العمليات الأساسية والحيوية في اوقات الاضطرابات. والتي تمكنه من تحديد وحماية نفسه من التهديدات والفشل المحتمل، والاستجابة والتكيف، والتعافي والتعلم من الأحداث التخريبية من أجل تقليل تأثيرها على مواصلة العمليات الأساسية والحيوية. هذا ويجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار المخاطر المقبولة لديه بشكل عام والطاقة القصوى لتحمل المخاطر والإطار العام للمخاطر لديه.

11- وضع خريطة للارتباطات والتداخلات

بمجرد قيام البنك بتحديد الاعمال الاساسية والحيوية لدية، يتعين عليه وضع خريطة للارتباطات والتداخلات داخل وخارج البنك سواء على مستوى العاملين او نظم المعلومات وعمليات التشغيل لتحديد المرونة التشغيلية الملائمة لتنفيذ عملياته الاساسية والحيوية لدية.

12- ادارة الحوادث

يتعين على البنك وضع وتطوير وتنفيذ خطط التعافي من الحوادث التي يمكن ان تعطل تنفيذ الاعمال الاساسية والحيوية لدية، ويجب ان تتماشى هذه الخطط مع قدرته على تحمل المخاطر والإطار العام للمخاطر لديها. كما يجب ان تقوم بتطوير هذه الخطط بشكل مستمر بناءً على الدروس المستفادة من الحوادث السابقة.

13- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامن السبراني

يجب على البنك التأكد من قوة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والامن السبراني لدية وان تكون خاضعة لبرامج الحماية وإصلاح أي خلل يحدث فيها وان يتم اختبارها بشكل دوري ومنتظم للتأكد من توفير المعلومات لمستخدميها في الوقت المناسب من اجل تقديم الدعم وتسهيل أداء عمليات البنك الاساسية والحيوية.

14- التقارير والبيانات الرقابية

- يلتزم البنك بالإقرار سنوياً للبنك المركزي المصري عن أحداث الخسائر الفعلية المتعلقة بمخاطر التشغيل وفقاً لمصفوفة تجميع بيانات الخسائر (مرفق رقم 2) ووفقاً للتعريفات والأمثلة الإيضاحية الواردة بالمرفق رقم (3).
- يتم الإقرار عن الخسائر المتعلقة بمخاطر التشغيل التي تزيد قيمتها عن 50 ألف جنيه مصري باستثناء الخسائر المتعلقة بوسائل الاحتيال على البطاقات الائتمانية ليصبح الحد الأدنى للإقرار عنها 1000 جنيه مصري.
- يلتزم البنك بالإبلاغ بشكل تفصيلي لأحداث خسائر التشغيل التي تبلغ مليون جنيه مصري فأكثر ويشمل ذلك شرح تفصيلي للحدث وأسبابه والإجراءات التصحيحية التي قام البنك باتخاذها (مرفق رقم 4).

القسم الرابع

المتطلبات الكمية اللازمة لمواجهة مخاطر التشغيل – الأسلوب المعياري (SA)

يتعين على البنوك استخدام الأسلوب المعياري لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للدعامة الأولى من مقررات بازل (الحد الأدنى لرأس المال الرقابي) ليكون بديلاً عن أسلوب المؤشر الأساسي، حيث يعتبر الأسلوب المعياري أحد مكونات الإطار العام للإصلاحات النهائية لبازل 3 وهو قائم أساساً على عنصرين أساسيين هما مستوى الإيرادات والمصرفيات التشغيلية للبنك، وحجم الخسائر التاريخية المتعلقة بمخاطر التشغيل لديه بافتراض أن هناك علاقة طردية بين هذين العنصرين وحجم مخاطر التشغيل.

وتعتمد منهجية حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل وفقاً للأسلوب المعياري على الآتي:

أ. مؤشر الأعمال (Business Indicator-BI) وهو مؤشر لقياس مخاطر التشغيل يتم حسابه من واقع القوائم المالية للبنك.

ب. مكون مؤشر الأعمال المُرجح (Business Indicator Component -BIC)، والذي يتم حسابه كحاصل ضرب مؤشر الأعمال (BI) بمجموعة من المعاملات الرقابية التصاعدية (α_i) والتي تتحدد وفقاً لحجم نشاط البنك الذي يعكسه مؤشر الأعمال.

ج. مُضاعف الخسائر الداخلية (Internal Loss Multiplier- ILM)، وهو معامل ترجيح يستخدم لقياس مدى حساسية البنك لمخاطر التشغيل يستند على العلاقة النسبية بين كل من متوسط الخسائر التاريخية المحققة للبنك، ومكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC).

ويتم حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل Operational Risk Capital (ORC) من خلال حاصل ضرب كل من مكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) ومضاعف الخسائر الداخلية (ILM).

أ. مؤشر الأعمال³

يتكون مؤشر الأعمال (BI) من ثلاثة مكونات:

- مكون العائد والتأجير والأرباح الموزعة
(Interest, Leases, and Dividend Component-ILDC)
- مكون الخدمات (Services Component -SC)
- المكون المالي (Financial Component -FC)

³ يتم الرجوع إلى المرفق (1) الخاص بتعريف مكونات مؤشر الأعمال.

يتم حساب مؤشر الأعمال (BI) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر الأعمال (BI)} = \text{مكون العائد والتأجير والأرباح الموزعة (ILDC)} + \text{مكون الخدمات (SC)} + \text{المكون المالي (FC)}$$

كما يتم حساب كل مكون من مكونات مؤشر الأعمال⁴ على أساس متوسط ثلاث سنوات سابقة⁵ لبند هذه العناصر وفقاً للمعادلات الآتية:

1. مكون العائد والتأجير والأرباح الموزعة وهو:

$$= [\text{متوسط القيمة المطلقة لصافي الدخل من العائد وإيرادات التأجير أو متوسط الأصول المؤدرة للعائد} * 2.25\%] + \text{متوسط توزيعات الأرباح.}$$

2. مكون الخدمات وهو:

$$= [\text{متوسط إيرادات تشغيل أخرى أو متوسط مصروفات تشغيل أخرى}] + \text{متوسط إيرادات الأتعاب أو متوسط مصروفات الأتعاب} + \text{أيهما أكبر.}$$

3. المكون المالي وهو:

$$= (\text{متوسط القيمة المطلقة لصافي دخل محفظة المتاجرة}) + (\text{متوسط القيمة المطلقة لصافي الدخل من المحفظة لغير أغراض المتاجرة}).$$

ب. مكون مؤشر الأعمال المرجح

يتم حساب مكون مؤشر الأعمال المرجح من خلال حاصل ضرب متوسط قيمة مؤشر الأعمال عن آخر ثلاث سنوات سابقة في معامل الترجيح الرقابي α_i وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$BIC = \sum (\alpha_i \times BI_i)$$

⁴ مع مراعاة تضمين نتائج الأعمال الخاصة بعمليات الاستحواذ أو الاندماج، واستبعاد نتائج الأعمال للكيانات التابعة للبنك التي تم التخلص منها أو بيعها.
⁵ يتم حساب القيمة المطلقة لصافي قيمة البند لكل عام على حده، ثم يتم حساب متوسط القيمة على مدار ثلاث سنوات.

ويحدد مقدار معامل الترجيح الرقابي α_i بناءً على متوسط قيمة مؤشر الأعمال عن آخر ثلاث سنوات والذي يتم تقسيمه إلى ثلاث مجموعات وفقاً للجدول التالي:

المجموعة الثالثة	المجموعة الثانية	المجموعة الأولى	البيان
أكبر من 7 مليار جنيه	أكبر من 2 مليار جنيه إلى 7 مليار جنيه	أقل من أو تساوى 2 مليار جنيه	متوسط قيمة مؤشر الأعمال (القيمة بالجنيه المصري)
18%	15%	12%	معامل الترجيح الرقابي α_i
16-7 = 9 مليار جنيه $1.62 = 18\% \times$ جنيه	7-2 = 5 مليار جنيه × $0.75 = 15\%$ جنيه	2 مليار جنيه × $0.24 = 12\%$ جنيه	مثال: بافتراض متوسط قيمة مؤشر الأعمال لدى البنك بلغ 16 مليار جنيه بالتالي فإن مُكون مؤشر الأعمال المُرجح = $(1.62+0.75+0.24)$ = 2.61 مليار جنيه

ج - مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM)

يُعد تطبيق الأسلوب المعياري الجديد (SA) لحساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل عاملاً مهماً في تحسين قياس حساسية مخاطر التشغيل لدى البنوك وذلك من خلال دمج كل من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) والذي يعكس حجم نشاط البنك ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) والذي يتم حسابه من خلال العلاقة النسبية بين متوسط صافي الخسائر التاريخية المحققة لمخاطر التشغيل (مكون الخسائر - LC) و(مكون مؤشر الأعمال المُرجح - BIC).

ويمثل مُكون الخسائر (LC) متوسط صافي قيمة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل خلال 10 أو بحد أدنى 5 سنوات سابقة مضروباً في 15 مرة (الذي يمثل معامل ثابت محدد من قبل لجنة بازل).

ويتم حساب مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) من خلال دمج مُكون الخسائر (LC) مع مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) من خلال المعادلة التالية:

$$ILM = Ln \left(\exp(1) - 1 + \left(\frac{LC}{BIC} \right)^{0.8} \right)$$

من خلال تطبيق المعادلة السابقة يمكن الحصول على إحدى النتائج التالية لمُضاعف الخسائر الداخلية:

1. مُضاعف الخسائر الداخلية = 1، وذلك عندما يكون مُكون الخسائر يساوي مُكون مؤشر الأعمال المُرجح.
2. مُضاعف الخسائر الداخلية < 1، وذلك عندما يكون مُكون الخسائر أكبر من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح.
3. مُضاعف الخسائر الداخلية > 1، وذلك عندما يكون مُكون الخسائر أصغر من مُكون مؤشر الأعمال المُرجح.

ومهما كانت قيمة مُكون الخسائر (LC) فإن مُضاعف الخسائر الداخلية لن يقل عن 0.541 وذلك وفقاً لهذا الجزء من المعادلة $(1 - \exp(-Ln))$ ، وهذا يعنى أنه بافتراض عدم وقوع أي خسائر تشغيل لدى البنك فإن مُضاعف الخسائر الداخلية لديه سوف يساوى 0.541). وبالتالي ففي هذه الحالة فإن رأس المال اللازم تكوينه لمقابلة مخاطر التشغيل سوف يساوي نصف قيمة مُكون مؤشر الاعمال المُرجح فقط.

وهذا يعنى أن البنك الذي لديه خسائر متعلقة بمخاطر التشغيل تفوق قيمتها متوسط قيمة مُكون مؤشر الأعمال المُرجح سيكون لديه مشاكل في نظام الرقابة الداخلية أو في إدارة مخاطر التشغيل، وبالتالي فإنه مُطالب بأن يحتفظ برأس مال مرتفع يكفي لمقابلة هذه المخاطر، في حين أن البنك الذي لديه خسائر متعلقة بمخاطر التشغيل منخفضة مقارنةً بمتوسط قيمة مُكون مؤشر الأعمال المُرجح مطالب بالاحتفاظ برأس مال أقل يتناسب مع الحجم المحدود لتلك المخاطر.

حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل (Operational Risk Capital (ORC)

يتم تحديد متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل كحاصل ضرب مُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC) ومُضاعف الخسائر الداخلية (ILM).

$$ORC = BIC * ILM$$

يتم حساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل في 8 مرات ليتم ادراجها بمقام نسبة معيار كفاية رأس المال وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{الأصول المرجحة لمخاطر التشغيل} = \text{المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل} * 8$$

الشروط الواجب توافرها للسماح بإدراج بيانات الخسائر ضمن معادلة حساب المتطلبات الرأسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل

- 1- يجب أن يتم حساب متوسط الخسائر على مدار 10 سنوات سابقة (أو بحد أدنى 5 سنوات) من قاعدة بيانات الخسائر الخاصة بالبنك على أن تكون هذه البيانات ذات جودة عالية.
- 2- يُسمح للبنوك التي لا تملك قاعدة بيانات تُغطى العشر سنوات السابقة أن تعتمد على بيانات 5 سنوات كحد أدنى لحساب مُكون الخسائر كمرحلة انتقالية بشرط أن تكون هذه البيانات مستوفاة لكافة المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية الواردة بالقسم الخامس.
- 3- يُمكن للبنك المركزي أن يطلب من البنك حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل باستخدام بيانات الخسائر الداخلية لأقل من خمس سنوات إذا كان مُضاعف الخسائر الداخلية لديه أكبر من 1، وإذا كانت خسائر البنك تعكس تعرضه لمستوى عالٍ من مخاطر التشغيل.

- 4- يتعين على البنوك التي يتجاوز متوسط قيمة مؤشر الأعمال لديها عن 7 مليار جنيه إدراج بيانات الخسائر كـمكون أساسي في حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل.
- 5- بالنسبة للبنوك التي لديها متوسط قيمة مؤشر الأعمال أقل من أو يساوي 7 مليار جنيه، لا يتم الاعتماد ببيانات الخسائر الداخلية لتلك البنوك عند حساب متطلبات رأس المال - بمعنى أن مُضاعف الخسائر الداخلية (ILM) يساوي 1 وبحيث يكون متطلب رأس المال مساوياً لمُكون مؤشر الأعمال المُرجح (BIC)- وبما لا يتنافى مع ضرورة تجميعها وفقاً لما جاء بالقسم الثالث.

القسم الخامس

المعايير الواجب توافرها لتجميع بيانات الخسائر الداخلية

تُعد عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية بشكل سليم مطلباً أساسياً ضمن إطار الأسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، ويجب أن تستوفى عملية تجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية المعايير التالية:

أولاً: المعايير العامة

- 1. توثيق إجراءات عمليات تجميع بيانات الخسائر التاريخية**

يجب أن يقوم البنك بتوثيق إجراءات وعمليات تحديد وتجميع ومعالجة بيانات الخسائر الداخلية، على أن يتم التحقق من هذه الإجراءات والعمليات قبل إدراج بيانات الخسائر ضمن منهجية قياس متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى مراجعتها بشكل منتظم ومستقل من قِبل إدارة المراجعة الداخلية و/أو المراقب الخارجي.
- 2. تجميع البيانات وفقاً للتصنيفات الرقابية- المستوى الأول**

ينبغي على البنك الاستمرار في إعداد مصفوفة تجميع بيانات الخسائر وموائمة الخسائر التاريخية ضمن المستوى الأول للتصنيفات الرقابية وفقاً للمرفق رقم (2) "مصفوفة تجميع بيانات الخسائر" وذلك لأغراض إدارة مخاطر التشغيل، فضلاً عن المساعدة في عملية التقييم والمراجعة الإشرافية، على أن يتم موافاة الجهات الرقابية بهذه البيانات بصفة دورية، ويجب على البنك توثيق المعايير المطبقة في توزيع الخسائر على أنواع الأحداث المحددة وفقاً للمرفق رقم (3) "مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر".
- 3. شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية**

يجب أن تشمل بيانات الخسائر الداخلية كافة تعرضات البنك الجوهرية على مستوى أنظمة وأنشطة وفروع البنك المختلفة، كما يجب أن تتم مراجعة شمول ودقة بيانات الخسائر الداخلية بشكل مستقل عن عملية تجميع البيانات وإدارة مخاطر التشغيل (مثل إدارة المراجعة الداخلية).
- 4. توافر حد أدنى للإقرار عن الخسائر ضمن بيانات الخسائر الداخلية**

يجب على البنك الإقرار عن أحداث الخسائر التي تزيد قيمتها عن 50 ألف جنيه مصري عند تجميع بيانات الخسائر التاريخية المتعلقة بمخاطر التشغيل وذلك بغرض حساب متوسط الخسائر التاريخية.
- 5. معالجة خسائر مخاطر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق**

تُدرج جميع أحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر السوق ضمن قاعدة بيانات خسائر التشغيل وذلك لأغراض حساب متطلبات رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التشغيل (وفقاً لإطار الأسلوب المعياري). فيما يتعلق بأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان التي يُعتد بها ضمن الأصول المُرجحة بأوزان مخاطر الائتمان فلا تُدرج ضمن قاعدة بيانات أحداث خسائر التشغيل، أما بالنسبة لأحداث خسائر التشغيل المتعلقة بمخاطر الائتمان، ولم يُعتد بها ضمن مخاطر الائتمان فيجب في هذه الحالة أن تدرج في قاعدة بيانات خسائر التشغيل.

6. معلومات أخرى يجب تجميعها

بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بإجمالي مبالغ الخسائر المحققة، يجب على البنك أن يجمع معلومات عن التواريخ المرتبطة بأحداث مخاطر التشغيل كما يلي:

- تاريخ اكتشاف الحدث: وهو تاريخ حدوث أو بدء الحدث -أيهما متاح- أو التاريخ الذي أصبح فيه البنك على علم بالحدث.
- تاريخ الخسارة: يمثل التاريخ (أو التواريخ) التي تحققت فيها خسارة فعلية نتيجة هذا الحدث.
- تاريخ إثبات الخسائر محاسبياً في سجلات البنك: وهو التاريخ الذي تم فيه تسجيل الخسائر ضمن حساب الأرباح والخسائر.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يجب على البنك تجميع المعلومات المتعلقة بأي مبالغ مستردة من إجمالي الخسائر إذا وجدت وكذلك أي معلومات تفصيلية تتعلق بالأسباب التي أدت إلى حدوث الخسارة، ويجب أن يكون مستوى التفاصيل لأي معلومة يتناسب مع حجم الخسارة.

ثانياً: المعايير الخاصة (تحديد بيانات خسائر التشغيل وطرق تجميعها ومعالجتها)

يجب على البنك عند تجميع بيانات خسائر التشغيل أن يقوم بتحديد إجمالي قيمة الخسائر والاستردادات التأمينية وغير التأمينية لكافة أحداث خسائر التشغيل، وكذا الخسائر المجمعة التي تتعلق بحدث واحد.

كما يجب تضمين صافي الخسائر بعد الاستردادات (بما في ذلك استردادات التأمين) في قاعدة بيانات الخسائر، ويتعين عدم استخدام المبالغ المستردة لتقليل قيمة الخسائر إلا بعد تلقي البنك للأموال فعلياً، وتقع على البنك مسؤولية إثبات استلام قيمة الاستردادات وتقديمها إلى الجهات الرقابية عند طلبها، كما يتعين على البنك تسجيل الاستردادات في نفس سنة الخسارة وليس سنة الاسترداد.

التعريفات المتعلقة ببيانات خسائر التشغيل

- **إجمالي قيمة الخسائر**: هي إجمالي قيمة الخسائر لكل حدث قبل الأخذ في الاعتبار أيه مبالغ مستردة.
- **صافي قيمة الخسائر**: قيمة خسائر التشغيل بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الاستردادات.
- **المبالغ المستردة**: هي حدث مستقل ذو صلة بالحدث الأصلي للخسارة ولكن ينفصل عنه في التوقيت الذي يتم فيه استلام أي تدفقات مالية من طرف ثالث.⁷

العناصر التي يجب تضمينها عند حساب إجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر

- أ. النفقات المباشرة المتعلقة بأحداث خسائر التشغيل وتتضمن خسائر الاضمحلال والتسويات النقدية التي تتم على حساب الأرباح والخسائر للبنك وقيمة ما يتم إعدامه من أصول البنك.
- ب. التكاليف الإضافية التي تحملها البنك نتيجة أحداث خسائر التشغيل بما فيها المصروفات الخارجية التي لها صلة مباشرة بالأحداث (كالغرامات القانونية والرسوم المدفوعة للمستشارين والمحامين أو الموردين)، وكذلك تكاليف الإحلال والاستبدال التي تم تحملها لاستعادة الوضع السائد قبل وقوع الحدث.

⁷ قد تشمل الأموال المستردة كل من المبالغ التي يتم الحصول عليها من شركات التأمين، ومرتكبي جرائم الاحتيال وكذلك المبالغ المستردة من التحويلات الخاطئة.

- ج. المخصصات المُكونة لمقابلة أحداث خسائر التشغيل المحتملة من خلال حساب الأرباح والخسائر.
- د. "الخسائر المعلقة"⁸ وهي الخسائر الناشئة عن أحداث مخاطر التشغيل ولها تأثير مالي مؤكد ويتم تسجيلها لفترة محددة في حسابات مؤقتة أو مجنبة ولم ينعكس تأثيرها بعد في حساب الأرباح والخسائر، ويتعين أن تُدرج الخسائر الجوهرية المعلقة في قاعدة بيانات الخسائر خلال فترة زمنية تتناسب مع حجم وأجل البند ذاته.
- هـ. "الخسائر الزمنية"⁹ وهي الخسائر أو التأثيرات الاقتصادية السلبية المُسجلة في القوائم المالية في فترة محاسبية معينة بسبب أحداث تتعلق بمخاطر التشغيل نتيجة حدث شائع أو أحداث متعلقة ببعضها وتؤثر على التدفقات النقدية أو القوائم المالية لفترات مالية سابقة، وينبغي أن تُدرج الخسائر الزمنية الجوهرية في قاعدة بيانات الخسائر إذا كانت متعلقة بمخاطر التشغيل وتمتد لأكثر من فترة زمنية وينشأ عنها مخاطر قانونية.
- و. الخسائر التي تنشأ نتيجة عمليات الاستحواذ أو الاندماج.

العناصر التي يتم استبعادها عند حساب إجمالي الخسارة في قاعدة بيانات الخسائر:

- أ. تكاليف عقود الصيانة العامة على المباني والمنشآت والمعدات.
- ب. النفقات الداخلية أو الخارجية للنهوض بالأعمال بعد حدوث خسائر التشغيل مثل عمليات التطوير والتحسينات والتحديث، وتكاليف تطوير أساليب تقييم المخاطر.
- ج. أقساط التأمين.
- د. خسائر التشغيل المتعلقة ببعض الكيانات التابعة للبنك وتم التخلص منها أو بيعها وذلك بعد الرجوع إلى البنك المركزي المصري وتقديم المستندات الدالة على عدم ارتباط تلك الخسائر بأي من أنشطة البنك حالياً.

⁸ فعلى سبيل المثال قد يكون تأثير بعض الأحداث (مثل الأحداث القانونية، تلف في الأصول المادية) معروفاً مسبقاً ولكن غير محددة القيمة بشكل دقيق ويتم تكوين مخصص لهذا الحدث. وترتبط الآثار الزمنية عادة بوقوع أحداث مخاطر التشغيل التي تؤدي إلى عرض خاطئ بشكل مؤقت لحسابات البنك المالية (مثل المبالغ في الإيرادات والأخطاء المحاسبية)، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد لا تمثل تأثيراً مالياً حقيقياً على البنك (حيث أن صافي الخسائر أو التأثير على مدار الفترة الزمنية يساوى صفر)، إلا أنه إذا استمر الخطأ عبر أكثر من فترة مالية واحدة، فقد يمثل تحريفاً جوهرياً لقوائم البنك المالية.

المرفقات

مرفق (1): تعريف مكونات مؤشر الأعمال

مؤشر الأعمال	حساب الأرباح والخسائر أو بنود الميزانية	الوصف التفصيلي	البنود الفرعية
مكون العائد وإيرادات التأجير والأرباح الموزعة	الدخل من العوائد	إيرادات العوائد من جميع الأصول المالية وإيرادات العوائد الأخرى (متضمناً إيرادات العوائد والأرباح الناشئة من نشاط التأجير التمويلي والتشغيلي وأرباح الأصول المؤجرة).	<ul style="list-style-type: none"> • إيرادات العائد من القروض، والأصول المتاحة للبيع، الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والأصول بغرض المتاجرة، والتأجير التمويلي والتشغيلي. • إيرادات العائد من مشتقات حسابات التغطية. • إيرادات عوائد أخرى. • الأرباح من الأصول المؤجرة.
	مصروفات العوائد	مصروفات العوائد من جميع الالتزامات المالية وأي مصروفات عوائد أخرى. (متضمناً مصروفات العوائد الناتجة عن التأجير التمويلي والتشغيلي والخسائر، إهلاك وضمحلل قيمة الأصول المؤجرة).	<ul style="list-style-type: none"> • مصروفات العائد من الودائع وأوراق الدين المصدرة والتأجير التمويلي والتشغيلي. • مصروفات العوائد على مشتقات حسابات التغطية. • مصروفات العوائد الأخرى. • خسائر من الأصول المؤجرة. • إهلاك وضمحلل قيمة الأصول المؤجرة.

<p>إجمالي أرصدة القروض القائمة والسلفيات والأوراق المالية المُدرة للعائد (بما في ذلك السندات الحكومية) والأصول المؤجرة التي يتم تقييمها في نهاية كل سنة مالية.</p>	<p>أصول مُدرة للعائد (أحد بنود قائمة المركز المالي)</p>		
<p>الإيرادات من توزيعات الأرباح الناتجة من استثمارات البنك في كل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أوراق مالية (أسهم) - صناديق الاستثمار (غير المجمعة) - الشركات الشقيقة والتابعة (غير المجمعة) - المشروعات المشتركة 	<p>توزيعات الأرباح</p>		
<p>إيرادات الأتعاب والعمولات المحصلة الناشئة من العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأوراق المالية (ويشمل الإصدار ، تحويل الملكية ، تنفيذ الأوامر بيع وشراء نيابة عن العملاء ... الخ) • المقاصة والتسوية؛ إدارة الأصول؛ خدمة أمناء الحفظ؛ خدمات الدفع؛ التمويل ؛ خدمات التوريق؛ وعمليات الصرف الأجنبي. 	<p>الدخل من تقديم الاستشارات والخدمات. يشمل الدخل الذي يتلقاه البنك كمورد خارجي للخدمات المالية.</p>	<p>الدخل من الأتعاب والعمولات</p>	<p>المُكون الخدمي</p>
<p>مصروفات الأتعاب والعمولات المدفوعة والناشئة من العمليات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • المقاصة والتسوية؛ الحفظ؛ خدمات التوريق؛ الالتزامات الائتمانية والضمانات المقدمة للبنك؛ وعمليات الصرف الأجنبي. 	<p>المصروفات المدفوعة مقابل الاستشارات والخدمات المُقدمة للبنك. وتشمل رسوم الاستعانة بمصادر خارجية لتوريد الخدمات المالية فقط، ويتم استبعاد أي رسوم مقابل خدمات غير المالية (مثل الخدمات اللوجستية</p>	<p>مصروفات الأتعاب والعمولات</p>	

	وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية)		
• إيرادات إيجارات الأصول العقارية الاستثمارية. • الأرباح الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداولة المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع.	إيرادات العمليات المصرفية العادية التي لم تشملها بنود مكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة.	إيرادات تشغيل أخرى	
• الخسائر الناشئة من التخلص من الأصول غير المتداولة المبوبة كأصول محتفظ بها للبيع. • الخسائر الناشئة عن أحداث تشغيلية (مثل الغرامات والغرامات والتسويات، وتكاليف استبدال الأصول التالفة) التي لم يتم تكوين مخصص لها في السنوات السابقة. • المصروفات المتعلقة بإنشاء مخصصات لأحداث الخسائر التشغيلية.	المصروفات والخسائر من العمليات المصرفية العادية التي لم تشملها بنود مكون مؤشر الأعمال الأخرى ولكنها ذات طبيعة مماثلة ونتيجة من أحداث خسائر التشغيل.	مصروفات تشغيل أخرى	
• صافي الربح / الخسارة على الأصول والخصوم بغرض المتاجرة (المشتقات ، أوراق الدين ، الأسهم ، القروض والسلفيات، مراكز البيع ، الأصول والخصوم الأخرى) • صافي الربح / الخسارة من عمليات التحوط. • صافي الربح / الخسارة من فروق أسعار الصرف.		صافي الربح (الخسارة) من المراكز المحتفظ بها لأغراض المتاجرة	
• صافي الربح / الخسارة من الأصول والخصوم المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. • الأرباح / الخسائر المحققة من الأصول والخصوم المالية غير المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القروض والسلفيات، الأصول المتاحة للبيع الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والخصوم المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة). • صافي الربح / الخسارة من عمليات التحوط. • صافي الربح / الخسارة من فروق أسعار الصرف.		صافي الربح (الخسارة) من المراكز المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة	المكون المالي

مصفوفة تجميع بيانات الخسائر مرفق (2):

<u>إجمالي أنواع الأحداث</u>	القصور في إدارة وتنفيد العمليات	تعطل العمل وإخفاق النظم	الإضرار بالأصول المادية للبنك	الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك	مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية ومخالفة التعليمات الرقابية	وسائل احتيال على بطاقات الائتمان	وسائل احتيال خارجية (بخلاف وسائل الاحتيال على بطاقات الائتمان)	وسائل احتيال داخلية (بخلاف وسائل الاحتيال على بطاقات الائتمان)	<u>البيان</u>	
	8	7	6	5	4	3	2	1		
									عدد الأحداث	<u>إجمالي الأنشطة</u>
									أعلى خسارة	
									إجمالي قيمة الخسائر	
									استردادات تأمينية	الاستردادات
									استردادات أخرى	
									صافي قيمة الخسائر	

مرفق (3): مستويات التعريف التفصيلية لأنواع الأحداث المسببة للخسائر

القسم الخاص بنوع الحدث	التعريف	الأقسام	أمثلة إيضاحية
		(المستوى الثاني)	(المستوى الثالث)
وسائل احتيال داخلية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها التزوير واختلاس الممتلكات أو التحايل على اللوائح والقوانين أو سياسات البنك.	أفعال غير مسموح/ مصرح بها	<ul style="list-style-type: none"> • عمليات لم يتم الإخطار عنها (عمداً). • عمليات غير مصرح بها تتسبب في حدوث خسائر مادية. • إظهار المراكز المالية بصورة خطأ (عمداً).
		السرقه والاحتيال	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتيال/ السرقة/ الابتزاز/ النصب والاختلاس التزوير • الإلتاف العمدي للأصول • تهريب الأموال • الاستيلاء على حسابات العملاء • التهرب الضريبي (عمداً) • الرشاوى والإكراميات • إجراء عمليات التداول الداخلي لغير صالح البنك.
وسائل احتيال خارجية	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها الاحتيال، وانتزاع الملكيات بدون حق أو الالتفاف حول القانون من جانب طرف ثالث.	السرقه والاحتيال	السرقه، التزوير، سرقة الشيكات.
		أمن النظام	<ul style="list-style-type: none"> • التلف الناشئ عن التسلل للنظام. • سرقة المعلومات الناتج عنها خسائر مادية.
وسائل احتيال على بطاقات الائتمان	خسائر تنتج عن أفعال يقصد بها الاحتيال والسرقة، سواء داخلياً أو خارجياً فيما يخص بطاقات الائتمان.	-	-
مخالفة قوانين العمل والسلامة	خسائر تنتج عن أفعال لا تتوافق مع القوانين والاتفاقيات المتعلقة بأمن وسلامة وصحة العاملين أو الخسائر الناتجة	العلاقات مع العاملين	<ul style="list-style-type: none"> • التعويضات/المزايا/الأمرور المتعلقة بإنهاء الخدمة • أنشطة منظمة من قبل العاملين (الإضراب/الاعتصام).

	والصحة المهنية	عن دفع تعويضات مقابل الإصابات الشخصية والتفرقة في المعاملة بين العاملين.	سلامة بيئة العمل	<ul style="list-style-type: none"> • التأمين ضد المسؤولية تجاه العاملين • قواعد أمن وسلامة الموظفين. • التعويضات المقدمة للعاملين.
5	الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك	خسائر تنتج عن إخفاق غير مقصود أو نتيجة إهمال في الوفاء بالالتزام المهني تجاه عملاء معينين (بما في ذلك متطلبات الثقة والكفاءة) أو نتيجة لطبيعة أو تصميم منتج معين.	التمييز في المعاملة	<ul style="list-style-type: none"> • كافة أنواع التمييز والتفرقة في المعاملة.
6	الإضرار بالأصول المادية للبنك	خسائر ناشئة عن ضياع أو تلف الأصول المادية نتيجة الكوارث الطبيعية أو أحداث أخرى.	أمور متعلقة بالثقة والإفصاح والكفاءة	<ul style="list-style-type: none"> • مخالفات ائتمانية/مخالفة التعليمات المتعلقة بالإفصاح والكفاءة (اعرف عميلك ... الخ)، • مخالفات الإفصاح لعميل التجزئة • انتهاك سرية المعلومات • إجراء العديد من المعاملات على حساب العميل بغرض تحقيق عمولات أكثر. • إساءة استخدام المعلومات السرية.
			ممارسات غير سليمة	<ul style="list-style-type: none"> • معاملات غير مسموح بها قانونياً. • احتكار السوق. • إجراء عمليات التداول الداخلي على حساب العملاء. • نشاطات غير مرخص بها / غسل الأموال.
			عيوب/ مشاكل في المنتجات	<ul style="list-style-type: none"> • وجود خلل في المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء (غير مرخص بها.. الخ) أو أخطاء في النماذج.
			الاختيار، الكفالة وحجم التعرض	<ul style="list-style-type: none"> • الفشل في الاستعلام عن العملاء وفقاً للشروط. • تخطى الحدود المقررة للعميل.
			الخدمات الاستشارية	<ul style="list-style-type: none"> • النزاعات حول أداء الخدمات الاستشارية.
			الكوارث الطبيعية والأحداث الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> • خسائر نتيجة كوارث طبيعية. • خسائر بشرية عن طريق مصادر خارجية مثل عمليات التخريب والإرهاب.

7	تعطل العمل وإخفاق النظم	خسائر ناشئة عن اضطراب العمل أو فشل النظام.	نظم العمل	<ul style="list-style-type: none"> تعطل الأجهزة والبرامج الالكترونية ووسائل الاتصال انقطاع الخدمة /اختلال العمل.
8	القصور في إدارة وتنفيذ العمليات	خسائر تنتج عن فشل في إدارة العمليات، أو نتيجة العلاقات مع الأطراف الأخرى في التداول والعمليات.	تخطيط وتنفيذ المعاملات	<ul style="list-style-type: none"> سوء عملية الاتصال. أخطاء في إدخال وتحميل البيانات. عدم الالتزام بالمواعيد النهائية أو المسؤوليات. تشغيل النظام بشكل خاطئ. أخطاء محاسبية. سوء أداء الأعمال. الفشل في تسليم الخدمات. الفشل في إدارة الضمانات.
		الرقابة والتقارير	<ul style="list-style-type: none"> عدم الالتزام بتقديم التقارير الإلزامية. عدم دقة التقارير الخارجية عن الخسائر المحققة. 	
		مستندات العملاء	<ul style="list-style-type: none"> ضياع أذونات العملاء وكذا التنازلات المقدمة من العملاء. ضياع المستندات القانونية أو غير كافية. 	
		إدارة حسابات العملاء	<ul style="list-style-type: none"> عدم الحصول على موافقة العميل للاطلاع على الحسابات. عدم صحة سجلات العملاء (الخسائر المحققة) خسائر الإهمال أو التلف لأصول خاصة بالعملاء. 	
		الأطراف الأخرى في عمليات التداول	<ul style="list-style-type: none"> سوء أداء الأطراف الأخرى غير العملاء. وجود خلافات مع الأطراف الأخرى من غير العملاء. 	
		الموردون	وجود نزاعات مع موردي الخدمات الخارجيين.	

مرفق (4): أحداث التشغيل التي تبلغ قيمتها 1 مليون جنيه فأكثر

الإجراء التصحيحي	الوصف التفصيلي للحدث	القيمة (بالألف جنيه)	تاريخ الاكتشاف	نوع الحدث
				وسائل احتيال داخلية - -
				وسائل احتيال خارجية - -
				وسائل احتيال على بطاقات الائتمان - -
				مخالفة قوانين العمل والسلامة والصحة المهنية. - -
				الممارسات الخاطئة في حق عملاء البنك. - -
				الاضرار بالأصول المادية للبنك - -
				تعطل العمل وإخفاق النظم - -
				القصور في إدارة وتنفيذ العمليات. - -